



هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
KINGDOM OF BAHRAIN مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تقرير مراجعة البرامج الأكاديمية

جامعة البحرين
كلية الآداب
بكالوريوس اللغة العربية وآدابها
مملكة البحرين

تاريخ الزيارة الميدانية: 19-22 نوفمبر 2023

HA104-C3-R104

جدول المحتويات

أ. مقدمة.....	3
ب. بيانات البرنامج.....	5
ج. ملخص الأحكام.....	7
د. المعايير والمؤشرات.....	9
المعيار (1).....	9
المعيار (2).....	17
المعيار (3).....	26
المعيار (4).....	33
هـ. الاستنتاج.....	39

أ. مقدمة

بموجب التفويض المخول لها، تقوم هيئة جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، من خلال إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، بإجراء نوعين من المراجعات التي تكمل إحداها الأخرى، وهما: "المراجعات المؤسسية" التي يتم فيها تقييم المؤسسة بشكل عام، و"مراجعات البرامج الأكاديمية" التي يتم من خلالها تقييم مستوى جودة معايير التعليم والتعلم، والمعايير الأكاديمية، للبرامج الأكاديمية المقدمة في مختلف الكليات، وذلك وفق معايير ومؤشرات محددة يوضحها إطار مراجعة البرامج الأكاديمية.

بعد تعديل إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الأولى) وفق إجراءات "هيئة جودة التعليم والتدريب"، تم إقرار إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) من قبل مجلس الوزراء وذلك بموجب القرار رقم 17 لعام 2019. ومن ثم، بدأت "إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي" دورتها الثانية لمراجعة البرامج الأكاديمية في العام الأكاديمي 2019-2020.

يستند إطار مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية) على (4) معايير رئيسة تتضمن (21) مؤشراً، وتشكل أساساً لتقارير مراجعة البرامج الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي.

المعايير الأربعة المستخدمة في قياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للمعايير الدولية، وهي كالتالي:

المعيار 1: برنامج التعلم

المعيار 2: كفاءة البرنامج

المعيار 3: المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

المعيار 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة

تقرر لجنة المراجعة (المشار إليها فيما بعد باسم "اللجنة") في تقرير المراجعة، إذا كان البرنامج مستوفياً لكل معيار من هذه المعايير الأربعة أم لا. كما يُمنَحُ حكمٌ لكل مؤشر مندرج تحت كل معيار من هذه المعايير، ويكون الحكم ("مستوف" أو "مستوف جزئياً" أو "غير مستوف")، وهذا سيؤدي إلى إصدار حكم نهائي لكل معيار، كما هو مبين في الجدول (1) أدناه.

الجدول (1): وصف الأحكام

الحكم	الوصف
جدير بالثقة	جميع المعايير الأربعة مستوفاة
هناك قدر محدود من الثقة	استيفاء اثنين أو ثلاثة من المعايير، بما فيها المعيار الأول
غير جدير بالثقة	استيفاء معيار واحد فقط، أو عدم استيفاء كافة المعايير
	في جميع الحالات وعندما يكون المعيار الأول غير مُستوفٍ

يبدأ تقرير مراجعة البرنامج الأكاديمي بتقديم بيانات البرنامج قيد المراجعة، يتبعها ملخص عن الأحكام الممنوحة لكل مؤشر، وكل معيار، والحكم العام للبرنامج.

ويتناول التقرير تحليلاً لحالة البرنامج، وقت إجراء المراجعة، وذلك وفقاً للمعايير والمؤشرات والتوقعات المُدرّجة تحت كل مؤشر من المؤشرات. ويختتم التقرير بالخلاصة وقائمتي جوانب التقدير والتوصيات.

ب. بيانات البرنامج

اسم المؤسسة*	جامعة البحرين
الكلية/ القسم*	كلية الآداب/ قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
اسم البرنامج/ المؤهل الأكاديمي*	بكالوريوس اللغة العربية وآدابها
رقم اعتماد المؤهل الأكاديمي	-
مستوى (الإطار الوطني للمؤهلات)	-
فترة الصلاحية في (الإطار الوطني للمؤهلات)	-
عدد الوحدات*	43
الساعات المعتمدة (الإطار الوطني للمؤهلات)	-
أهداف البرنامج*	<ol style="list-style-type: none"> 1. تأهيل الطلبة علمياً وأدبياً، وتدریساً وبحثاً. 2. إثراء معرفة الطلبة بالعربية لغةً وأدباً، وثقافة وحضارة. 3. تنمية حسّ الطلبة اللغويّ والأدبيّ والنقديّ، وتنمية حُبّ الاطلاع لديهم. 4. تهيئة الطلبة لمواصلة الدراسات العليا في مجال التخصص. 5. تعميق الشعور بالانتماء إلى العروبة والإسلام، وغرس حُبّ الوطن.

<p>6. توجيه الطلبة إلى التفاعل مع ثقافات العصر ومعارفه وتجاربه، وإقامة جسور التواصل معها.</p>	
<p>1. أن يتعرف الطالب علوم اللغة العربية وأساسياتها لغةً وأدبًا ونقدًا، والنظريات المرتبطة بها.</p> <p>2. أن يُطبِّق الطالب مهارات التحليل المنهجي والتفكير النقدي؛ في التعامل مع المصادر والمراجع في اختصاصه.</p> <p>3. أن يُوظِّف الطالب مهارات التعلم الذاتي، وأخلاقيات البحث العلمي في مجال اختصاصه الأكاديمي.</p> <p>4. أن يُنتِج الطالب - فرديًا أو جماعيًا - بحثًا علمية رصينة في اللغة العربية وآدابها، مُتَّبِعًا أساليب البحث العلمي وأخلاقياته.</p> <p>5. أن يُحلِّل الطالب نصوصًا مكتوبة ومسموعة، بناءً على معرفته الناقدة بأساسيات اللغة العربية وآدابها.</p>	<p>مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج*</p>

* حقول إلزامية

ج. ملخص الأحكام

الحكم جدير بالثقة

المعيار/ المؤشر	العنوان	الحكم
المعيار (1)	برنامج التعلم	مستوف
المؤشر 1.1	إطار التخطيط الأكاديمي	مستوف
المؤشر 1.2	مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة	مستوف
المؤشر 1.3	محتوى المنهج الدراسي	مستوف جزئياً
المؤشر 1.4	التعليم والتعلم	مستوف
المؤشر 1.5	إجراءات التقييم	مستوف
المعيار (2)	كفاءة البرنامج	مستوف
المؤشر 2.1	قبول الطلبة	مستوف
المؤشر 2.2	أعضاء هيئة التدريس	مستوف جزئياً
المؤشر 2.3	الموارد المادية	مستوف
المؤشر 2.4	نظم إدارة المعلومات	مستوف
المؤشر 2.5	المساندة الطلابية	مستوف جزئياً
المعيار (3)	المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين	مستوف

المؤشر 3.1	فاعلية التقييم	مستوف
المؤشر 3.2	النزاهة الأكاديمية	مستوف
المؤشر 3.3	التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم	مستوف جزئياً
المؤشر 3.4	التعلم القائم على العمل	لا ينطبق
المؤشر 3.5	عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة	مستوف
المؤشر 3.6	إنجازات الخريجين	مستوف جزئياً
المعيار (4)	فاعلية إدارة وضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.1	إدارة ضمان الجودة	مستوف
المؤشر 4.2	إدارة وقيادة البرنامج	مستوف
المؤشر 4.3	المراجعة السنوية والدورية للبرنامج	مستوف جزئياً
المؤشر 4.4	المقاييس المرجعية والاستبانات	مستوف
المؤشر 4.5	متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية	مستوف جزئياً

د. المعايير والمؤشرات

المعيار (1)

برنامج التعلم

يُظهر البرنامج ملاءمةً لأهدافه من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومخرجات التّعلم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر 1.1: إطار التخطيط الأكاديمي

يوجد إطار تخطيط أكاديمي واضح للبرنامج، يشير إلى وجود أهداف واضحة تحدد الأغراض الرئيسية من تقديم البرنامج، وترتبط هذه الأهداف برسالة كل من المؤسسة، والكلية، وأهدافها الإستراتيجية.

الحكم: مستوف

• يُشيرُ تقرير التقييم الذاتي، إلى أن برنامج "بكالوريوس اللغة العربية وآدابها"، الذي يطرحه قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كلية الآداب؛ قد صُمِّمَ وفقاً للوائح الأكاديمية والإدارية، وسياسات طرح البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية في جامعة البحرين، ووفقاً لسياسة ضمان الجودة في الجامعة، وسياسة ضمان وتحسين جودة البرنامج، وسياسة المقايسة المرجعية؛ وقد بيَّنت الأدلة المساندة كافة الإجراءات التي اتبعتها لجان تطوير البرنامج في حُطَّتَي البرنامج المطورتين للعامين (2014)، و(2020).

• اطلعت لجنة المراجعة على دليل إدارة المخاطر على مستوى الجامعة، وعلى سجل المخاطر لقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، والذي يتضمن عدداً من المخاطر المتعلقة بنقص عدد الموظفين الإداريين، ونقص أعضاء هيئة التدريس، وضعف الشراكة مع أرباب الأعمال والتدريب، والموارد المالية للبرامج. كما اشتمل الدليل على مناقشة هذه المخاطر وعرضها على مجلس القسم. وترى اللجنة أن المخاطر المتعلقة بنقص عدد أساتذة القسم لا تزال قائمة؛ وعليه توصي اللجنة بضرورة الإسراع في معالجة البنود التي وردت في سجل مخاطر البرنامج.

- يحمل البرنامج عنوان: "بكالوريوس اللغة العربية وآدابها"، وهو مُوثَّق في خطة البرنامج، وفي دليل الكلية، ودليل القسم، وشهادات التخرج وفي الموقع الإلكتروني للجامعة، على نحو يدل على محتواه ومستواه الأكاديمي. ويُشِيرُ تقرير التقييم الذاتي، إلى أن القسم شكَّلَ لجنة خاصة؛ لتحضير كل المستندات اللازمة لعملية تسكين البرنامج على الإطار الوطني للمؤهلات.
- للبرنامج أهداف تعليمية واضحة، ومخرجات تعلم، وخطة دراسية ملائمة؛ يتم مراجعتها مراجعة مستمرة من قِبَلِ لجان تُشكَّلُ على مستوى القسم والكلية، وعرضها على اللجنة الاستشارية للطلبة ولجنة أرباب العمل. كما تأكدت لجنة المراجعة - بعد الاطلاع على التقرير والأدلة المرفقة - من كونها تتسق وتتسجم مع أهداف ورسالة الجامعة والكلية.

المؤشر 1.2: مواصفات الخريجين ومخرجات التعلم المطلوبة

توجد مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.

الحكم: مستوف

- بناءً على ما اطلعت عليه اللجنة من أدلة ومعلومات مُضَمَّنَةٍ في تقرير التقييم الذاتي؛ فقد تأكد لها وجود مواصفات واضحة للخريجين في إطار مخرجات التعلم المطلوبة للجامعة وللبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر من المقررات، وهي تُلائم مستوى الدرجة الأكاديمية، وتلبي متطلبات الإطار الوطني للمؤهلات.
- لدى برنامج "بكالوريوس اللغة العربية وآدابها"، خمسة مخرجات تعليمية ملائمة لنوعه ومستواه، ومرتبطة بالأهداف التعليمية للبرنامج التي بلغت ستة أهداف. وقد صِيغَتْ مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بطريقة قابلة للقياس وبلغة واضحة، كما جاءت مُبَيَّنَةً لمتطلبات الإطار الوطني للمؤهلات، من حيث التدرج في مستوياتها بحسب سلم بلوم؛ إذ راعت المعرفة، والفهم، والتطبيق والإنتاج المعرفي، والتقييم.

- تأكدت اللجنة من خلال الاطلاع على حوافز المقررات، من احتواء جميع المقررات الدراسية المُكوِّنة للبرنامج على مخرجات تعليمية خاصة لكل مقرر، مصاغة صياغة جيدة، وملائمة لمستوى كل مقرر، وهي تُراجَعُ مراجعة دورية.
- أشار تقرير التقييم الذاتي، إلى أن سياسة جامعة البحرين تنص على وجوب ربط مخرجات التعلم للمقررات الدراسية بمخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج، وهو دور يؤديه منسقو المقررات كما يقومون بالتأكد من أن استمارات قياس نسبة تحقُّق مخرجات المقرر مُعبَّأة بالبيانات المطلوبة؛ لتظهر النتائج تلقائياً في الصفحة الأخيرة من الاستمارة بنسب مئوية مُعبَّرة عن تحقُّق مخرجات المقرر، ثم تُرسل إلى لجنة ضمان الجودة بداية كل عام دراسي.

المؤشر 1.3: محتوى المنهج الدراسي

المنهج الدراسي منظم بطريقة تتيح التدرج الأكاديمي في صعوبة المادة العلمية، مسترشداً بمستويات الإطار الوطني للمؤهلات وساعاته المعتمدة، ويوفر توازناً بين المعرفة والمهارات، وبين النظرية والتطبيق العملي، ويُلبّي أعرافَ ومعايير التخصص الأكاديمي.

الحكم: مستوف جزئياً

- تبيّن للجنة المراجعة أن القسم قد قام بتطوير الخطة الدراسية القديمة والمُحدّثة، وقد وجدت اللجنة أن الخطة قد صُمِّمت تصميمًا يضمن تحقُّق المعرفة العلمية والمهارات المناسبة للطلبة في تخصصهم، حيث إن محتوى المنهج الدراسي لبرنامج "بكالوريوس اللغة العربية وآدابها" في حُطنتيه القديمة والمُحدّثة؛ قد صُمِّمَ على نحوٍ يضمن اكتساب الطالب المعرفة والمهارات المناسبة لتخصصه، وتحقيق التدرج بنويًا في المقررات؛ من السهولة في مستوى السنة الأولى، إلى الصعوبة في مستوى السنة الرابعة. كما تكون قائمة المقررات الإلزامية والاختيارية عبئًا مناسبًا للطالب في كل فصل دراسي، فيتخرج في أربع سنوات عندما يجتاز 128 ساعة معتمدة.
- اطلعت اللجنة على مجريات تطوير المنهج الدراسي، والذي تم بداية عبر مقايسته مرجعيًا بالمناهج الدراسية الموجودة في خمس جامعات عربية، وكذلك تمت مراجعة المناهج أكثر من مرة إضافةً وحذفًا وتعديلاً، كما تمت إضافة بعض المقررات الاختيارية المُعزّزة للجانب التطبيقي. ولكن تبيّن للجنة

المراجعة من خلال الاطلاع على حوافز المقررات، أن توصيف بعض هذه المقررات يحتاج إلى تعديل. فعلى سبيل المثال؛ تم توصيف مقرر "مهارات لغوية (1)" (ARAB 110)، بأنه "دراسة أساسيات اللغة العربية صياغةً وتركيباً ومعجماً ودلالةً، ومعالجة أساليبها قراءةً وتدوُّقاً ونقدًا، وبيان خصائصها الجمالية وقيمتها الدلالية والتعبيرية؛ من خلال نصوص تتناول مختلف الأجناس الأدبية شعرًا ونثرًا". وهذا التوصيف يحتاج إلى مراجعة؛ إذ تعوزه الدقة، فهذا المقرر مُصمَّم في أصله لتطوير كل طلبة الجامعة - ومنهم طلبة قسم اللغة العربية - في المهارات اللغوية الأربع: القراءة، والكتابة، والتحدث، والاستماع؛ وبذلك يتحقق التطبيق الحقيقي لمفهوم التواصل القائم على المهارات اللغوية الأربع، وليس على جزء منها، وهي القراءة والكتابة. وترى اللجنة أيضًا ضرورة تعديل توصيف مقرر "مهارات لغوية (2)" (ARAB 210)؛ ليشمل المهارات اللغوية الأربع: القراءة، والكتابة، والتحدث، والاستماع؛ بمستويات لغوية عليا وأجناس أدبية مختلفة عما درسه الطالب في "مهارات لغوية (1)"، أو تعديل مسماه ليصبح: "تذوق النص الأدبي"، وفقًا لما اقترحتة لجنة الزيارة التتبعية للبرنامج في تقريرها، ولكن لم تأخذ لجان التطوير في الجامعة به. وعليه توصي لجنة المراجعة بمراجعة توصيف مقرري: "مهارات لغوية (1)" و"مهارات لغوية (2)؛ للتأكد من أن التوصيف في كُلِّ منهما يتناسب مع اسم المقرر ومخرجات التعلم المطلوبة.

- ترى لجنة المراجعة، ضرورة مراجعة اسم وتوصيف مقرر "النثر العربي القديم (2)" (ARAB 339)؛ ليختص بالنثر العباسي فقط، وعدم حصر تقديم فنون النثر العباسي بمنهج محدد؛ وذلك لأن النثر الأندلسي قد اقتصر على مقرر الأدب الأندلسي، وكذلك النثر في العصرين المملوكي والعثماني يُدرَّسان في مقرر "الأدب في العصرين المملوكي والعثماني"، فلا حاجة تقضي بتسمية المقرر بالنثر العربي القديم. وترى لجنة المراجعة أيضًا ضرورة مراجعة اسمي مقرري: "النقد الأدبي الحديث" (ARAB 382)، و"الاتجاهات النقدية الحديثة" (ARAB 482)، حيث يوجد تداخل كبير بينهما في التوصيف وكأنهما مقرر واحد. وعليه توصي اللجنة بالنظر في تعديل اسم وتوصيف مقرر "النثر العربي القديم"؛ ليختص بالنثر العباسي فقط، وعدم حصر تقديم فنون النثر العباسي بمنهج محدد. كما توصي اللجنة بالنظر في تعديل اسمي مقرري: "النقد الأدبي الحديث"، و"الاتجاهات النقدية الحديثة"؛ ليصبحا "النقد الأدبي الحديث (1)"، و"النقد الأدبي الحديث (2)؛ أو التمييز بينهما بشكل أوضح في توصيف ومحتوى المقررين.

● تحققت لجنة المراجعة، من وجود توازن مناسب في المنهج الدراسي بين الجانب النظري والجانب التطبيق العملي؛ إذ وجدت اللجنة أن المناهج الدراسية في السنة الأولى والثانية، تُقدّم معارف نظرية مهمة، في حين تُقدّم المناهج الدراسية في السنة الثانية والثالثة تطبيقات عملية؛ منها ما يتصل بكتابة الأبحاث، ومشروعات التخرج، والدراسات الميدانية بالمتعلقة بالأدب الشعبي. وقد اطلعت اللجنة على الأدلة المساندة، والتي تُبيّن تغطية محتوى المقررات الدراسية؛ جميع العناصر المتوقع دراستها من حيث العمق والانتساع، حيث وجدت في الحوافظ الخاصة بكل مقرر، كافة الوثائق الدالة على أن محتوى المقرر يغطي جميع العناصر المتوقعة؛ وتشتمل حافظة المقرر على توصيف المقرر، والوصف التفصيلي للموضوعات المطروحة، ومصادر التعلم، والكتب المعتمدة، والمخرجات التعليمية، ونتائج تحصيل الطلبة؛ وقد كشفت هذه الأدلة عن مدى الاتساع الذي تتصف به المقررات الدراسية، والذي يشمل كل القضايا الجوهرية الواجب تعلمها، إضافة إلى العمق في معالجة مفرداتها، والتدرج في اكتساب المهارة البحثية.

● تَأكّد اللجنة المراجعة بعد الاطلاع على حوافظ المقررات الدراسية، حداثة الكتب الدراسية ومناسبتها للطلبة؛ كذلك وجدت اللجنة أنه توجد تحديثات دائمة ومستمرة لقوائم مصادر المقررات ومراجعتها، إضافة إلى اعتماد بعض الكتب التي أعدها بعض أساتذة القسم وخضعت للتحكيم الخارجي؛ غير أن اللجنة ترى ضرورة توفير الكتب الدراسية في مكتبة الجامعة؛ لتصل إلى (100%) ورقياً أو إلكترونياً، فنسبة توفّرها وصلت إلى (60%)، وهذه نسبة قليلة لا تُمكن الطلبة من الاستفادة من الكتب والاطلاع عليها، إضافة إلى أن نسبة توفّرها في مراكز البيع في الجامعة قد بلغت (13%)، وهي نسبة ضئيلة جداً وفقاً لما جاء في تقرير تحليل النتائج الإحصائية للكتب. وعليه توصي اللجنة بضرورة التأكد من توفّر جميع الكتب الدراسية في المكتبة، ومراكز البيع في الجامعة.

المؤشر 1.4: التعليم والتعلم

تدعم المبادئ والطرائق المستخدمة في تدريس البرنامج تحقيق أهدافه، ومخرجات تعلمه المطلوبة.

الحكم: مستوف

- تَبَيَّنَ للجنة المراجعة من خلال الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي والأدلة المساندة، وكذلك من خلال المقابلات التي أجرتها اللجنة مع أعضاء هيئة التدريس في البرنامج؛ أن القسم يَتَّبِعُ سياسة الجامعة فيما يتعلق بالتعليم والتعلم، وقد أشارت هذه السياسة إلى استخدام مجموعة من أساليب التدريس المناسبة. وتتوافق أساليب التعليم المُضَمَّنَةُ في توصيف البرنامج، مع فلسفة التعليم الخاصة بجامعة البحرين، وهي: أسلوب المحاضرة المباشرة، والعروض التقديمية، والبحوث، والتقارير، والندوات، وورش العمل، والألعاب اللغوية. ومن خلال المقابلات الافتراضية، علمت لجنة المراجعة أن طرائق التدريس حالياً، لا تتجاوز في كل خطط المقررات الأساليب الثلاثة الآتية: (محاضرات - تطبيقات ومناقشة - تمارين تطبيقية). ولذا فإن لجنة المراجعة توصي بتشجيع الأساتذة على استعمال طرائق تدريس متنوعة، وتطوير الجوانب المهنية وطرائق التدريس الحديثة التفاعلية، بالتنسيق والاشتراك مع الجهات المعنية في الجامعة.
- لاحظت اللجنة أنَّ التعلم الإلكتروني ليس أمراً طارئاً في جامعة البحرين، ولم يستجد في ظل جائحة Covid-19؛ بل شكَّلَ منذ البداية جزءاً مستقراً من سياسة التعليم والتعلم على نطاق محدود، حيث بدأت الجامعة بالتعلم الإلكتروني قبل الجائحة، من خلال تأسيس مركز التعلم الإلكتروني في العام 2004؛ لتأسيس بيئة تعلم تقنية تسمح بطرح مقررات دراسية في خط تعلم تفاعلي مُوازٍ للتعلم التقليدي.
- يشجع القسم الطلبة على المشاركة في عملية التعلم بجانبه: النظري والتطبيقي، على نحو ما ظهر للجنة في توصيفات المقررات، فالطلبة يُجْزُونَ تقارير ذات علاقة بالقضايا المطلوبة في المقررات، كما أن في بعض المقررات الدراسية تدريباً عملياً ميدانياً، مثل: مقرر "الأدب الشعبي" (ARAB 441)، ويشرَعُ طلبة مشروع التخرج في ذلك في كُلِّ مراحل بحث التخرج. وتُقَدَّرُ لجنة المراجعة قيام رئيس قسم اللغة العربية، بالإشراف على نحو مئة طالب لجمع الحكاية الشعبية في مملكة البحرين، وانتهاء هذا بإصدار كتاب من خمسة مجلدات في ألف وخمسة مئة صفحة.
- تَبَيَّنَ للجنة المراجعة من خلال الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي والأدلة المساندة، حرص شعبة اللغة العربية على بناء قدرات الطالب البحثية؛ وذلك بتدريبهم على كتابة الأبحاث والتقارير كجزء من المقررات الدراسية، إضافة إلى وجود مقررين أساسيين يُعْنَيَانِ بهذا الجانب، وهما: مقرر "المصادر في اللغة والأدب والبلاغة" (ARAB 188)، ومقرر "بحث التخرج" (ARAB 485). كما يُشِيرُ تقرير التقييم الذاتي، إلى أن هناك إدماجاً للطلبة في برامج عديدة خارج حدود الحرم الجامعي والقاعة الصفية، وفي

ذلك إعداد للطلبة لمفهوم التعلم مدى الحياة وتحفيز لهم على الإبداع والابتكار، وقد بدا ذلك جلياً في اشتراك بعض طلبة البرنامج في أنشطة مؤسسة إنجاز البحرين.

المؤشر 1.5: إجراءات التقييم

توجد إجراءات مناسبة للتقييم، تشمل على سياسات وإجراءات لتقييم إنجازات الطلبة، وهي مطبقة ومعروفة لجميع الجهات ذات العلاقة.

الحكم: مستوف

- يوجد إطار واضح لتقييم إنجازات الطلبة، وضمان النزاهة الأكاديمية على مستوى الجامعة؛ يتضمن مجموعة من اللوائح، والنظم، والسياسات، والإجراءات المتعلقة بعمليات التقييم والاعتدال الداخلي والخارجي، والنزاهة الأكاديمية. ويُشير تقرير التقييم الذاتي إلى اتباع قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية لسياسات الجامعة ككل، مثل: سياسة التعليم والتعلم، ونظام الدراسة والامتحانات، وسياسة اعتدال الامتحانات وتقييم الطلبة. كما توجد لجان داخل القسم والجامعة تُعنى بالتأكد من جودة عملية التقييم في أقسام الجامعة، وقد اتضح للجنة - بحسب الأدلة المساندة - وجود لجان عديدة، كلجنة الاعتدال الأكاديمي التي تُعنى بتنفيذ سياسات الجامعة، وخططها، ولوائحها، وأنظمتها، وإجراءاتها المتعلقة بتقييم الطلبة. وكذلك لاحظت لجنة المراجعة أنّ كل السياسات واللوائح المتعلقة بالتقييم؛ مُعلنة على موقع جامعة البحرين، ويتم إعلام الطلبة بها من قِبَل أساتذتهم في بداية الفصول الدراسية.
- يُشير تقرير التقييم الذاتي، إلى وجود تقييم تكويني وتجميعي مُعدّ إعداداً يُراعي معايير التصحيح السليمة، ويُراجَع مراجعة دورية من لجان متخصصة في القسم، وهناك آليات مناسبة لتزويد الطلبة بتغذية راجعة سريعة عن مستوى أدائهم، تتسم بالشفافية وتتلاءم مع طبيعة البرنامج ومقرراته، وأدوات التقييم وأعداد الطلبة في كل مقرر؛ كإعلام كل طالب بدرجته بعد تقييم كل أداة تقييم، سواءً أكانت امتحاناً، أم تقريراً، أم واجباً، أم غيرها من التكاليف؛ وتزويد الطالب بتغذية راجعة كافية مرتبطة بتقييم امتحاناتهم الفصلية أو القصيرة، وبعض التكاليف والتقارير، وفتح المجال أمام الطلبة للاطلاع الشخصي على ورقة الامتحان أو التكاليف، ومراجعة الجمع والتصحيح.

• تأكدت لجنة المراجعة من وجود توزيع عادل للدرجات في المقررات، وفق آليات تضمن الموضوعية والعدالة وحسن التقييم، بما يتلاءم مع طبيعة المقرر ومنهجيته، وقد وجدت اللجنة مرصودة في توصيفات المقررات. كما تأكدت اللجنة من خضوع امتحانات المنتصف والنهائي لإجراءات الاعتدال اللاحق والسابق، وإلزام منسقي المقررات بالتقيد بملحوظات مدققي الاعتدال السابق واللاحق كافة، قبل عقد الامتحانات النصفية والنهائية.

• يُطبَّقُ القسم سياسة مكافحة الانتحال الأكاديمي، ولائحة المخالفات المسلكية لجامعة البحرين، حيث يعتمد على أدوات كشف حالات الانتحال الأكاديمي، مثل: برنامجي (SafeAssign)، و(Turnitin). كما توجد إجراءات رقابة صارمة لردع واكتشاف الغش في الاختبارات التحريرية. ويلتزم أساتذة القسم بما جاء في تلك اللوائح في حالة سوء السلوك، أو الغش، أو الانتحال الأكاديمي؛ وذلك بإحالة ما ثبت من تلك الحالات إلى رئيس القسم بعد أن يرفع الأستاذ تقريرًا مُفصَّلًا بالحالة لاتخاذ القرارات اللازمة. كما تُنصُّ اللوائح في الجامعة على تخصيص أيام وتواريخ يتم الإعلان عنها، تُتيحُ للطلبة تقديم تظلمات على درجات الامتحان النهائي، ومن ثم يتم إعادة تصحيحها من قِبَلِ أساتدين مختلفين؛ لضمان دقة التصحيح وعدالته.

المعيار (2)

كفاءة البرنامج

يُعدُّ البرنامج كفوًّا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر 2.1: قبول الطلبة

توجد متطلبات واضحة للقبول، وملائمة لمستوى البرنامج ونوعه، كما أنّ مواصفات الطلبة المقبولين تناسب أهداف البرنامج، والمصادر المتاحة، وتكفل تكافؤ الفرص بين الجنسين.

الحكم: مستوف

- توجد سياسة واضحة لقبول الطلبة المتقدمين لدراسة برنامج "بكالوريوس اللغة العربية وآدابها"؛ وتُطبَّق الشروط والمعايير الواردة بهذه السياسة، على الطلبة الراغبين بالدراسة في جامعة البحرين دون تمييز، كما يظهر ذلك أيضًا في الدليل الاسترشادي لحقوق الطلبة وواجباتهم. وتحققت اللجنة أثناء المقابلات مع الأطراف ذات العلاقة، من أن قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية لا يُفرِّق في القبول بين الذكور والإناث؛ كما أن مجلس الجامعة يُحدِّد الضوابط الواجب مراعاتها بشأن قبول الطلبة ذوي الهمم بما يتفق وطبيعة البرنامج.
- يشترط قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بكلية الآداب، الشروط العامة التي تنطبق على جميع الراغبين في الدراسة في جامعة البحرين كافة، ومنها: حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بمعدل لا يقل عن (70%)، ويُستثنى من ذلك ذوو الهمم شريطة ألا يقل معدلهم في الثانوية عن (66.6%)، على أن تُثبت الإعاقة بوثيقة رسمية، وألا يكون قد مضى على حصول الطالب على الشهادة المؤهلة للقبول مدة تزيد على سنتين دراسيتين، وأن يتقدم لإجراء اختبارات القدرات والمقابلات الشخصية - إن وُجدت - أو غيرها من الاختبارات التي تُجرِّبها الجامعة. وتُقدِّم اللجنة النظر في إضافة شروط خاصة لقسم اللغة العربية (ثراعي خصوصيته)؛ يُفاضل من خلالها القسم بين المتقدمين على أساس الخلفية التي يملكها الطالب لدراسة اللغة العربية، كحفظ النصوص الشعرية والمتون النحوية؛ عن طريق المقابلات الشخصية، أو المسابقات التنافسية، وغيرها من الآليات المتعددة.

- تَبَيَّنَ للجنة المراجعة من خلال الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، وإجراءات القبول المُعلَّنة على الموقع الإلكتروني للجامعة، أن لدى جامعة البحرين برنامجاً تمهيدياً يتكون من ثلاثة مقررات استدرائية، هي: اللغة الإنجليزية، والرياضيات، والتقنية؛ لدعم الطلبة غير الحاصلين على الإعداد الكافي للالتحاق ببرامج الجامعة. كما يوجد إجراءات لقبول الطلبة المُحوّلين إلى البرنامج من كليات أو جامعات أخرى. ويُشترطُ في التحويل الداخلي من برنامج إلى آخر، ألا يكون الطالب المُحوّل قد سبق فصله من الجامعة. كما توجد شروط محددة لتحويل الساعات المعتمدة من المؤسسة التي تَحَوَّل منها الطالب.
- يُجرى تعديل سياسة القبول بشكل منتظم؛ بناءً على نتائج المقايسة المرجعية مع سياسات وإجراءات القبول في الجامعات الإقليمية والدولية، وفي ضوء التغذية الراجعة من أرباب الأعمال، والخريجين. وقد شكّل رئيس الجامعة لجنة عليا لقبول الجامعي؛ لتتولى تطوير سياسة وشروط القبول، وتُراجِع المعلومات المنشورة في الجامعة والكلية في هذا الشأن، وتُحدِّثها بانتظام.

المؤشر 2.2: أعضاء هيئة التدريس

توجد إجراءات واضحة لتعيين أعضاء هيئة التدريس، وتهيئتهم، وتقييم أدائهم الوظيفي، وترقيتهم، وتطويرهم مهنيًا، تضمن ملاءمتهم للغرض الوظيفي، وتساعد على استبقائهم.

الحكم: مستوف جزئيًا

- اتَّضَحَ للجنة المراجعة، أنَّ الكلية تتبَّع سياسة التوظيف الخاصة بجامعة البحرين، واللوائح والأنظمة المعمول بها، والتي تقوم على أساس تلبية حاجات البرنامج من خلال توظيف أعضاء هيئة تدريس من ذوي الكفاءة والاختصاص. وقد علمت لجنة المراجعة - من خلال المقابلات الافتراضية - أنَّ آلية توظيف أعضاء هيئة التدريس تشمل على مجموعة من الإجراءات؛ تبدأ بتحديد القسم احتياجه من أعضاء هيئة التدريس والتخصصات الأكاديمية المطلوبة، ثم يتم الإعلان عن الوظائف الشاغرة من خلال موقع جامعة البحرين، وعرض السير الذاتية للمتقدمين لهذه الوظائف على اللجان المختصة للمفاضلة بينهم، وفقًا للمعايير المعتمدة في الجامعة. ويعتمد القسم بالنسبة إلى التوظيف، على اليتين هما: تعيين أعضاء هيئة التدريس من المواطنين، والتعاقد مع غير البحرينيين، كما يوجد نظام الأستاذ المتعاون الذي يلجأ إليه القسم عند الحاجة.

• لدى الجامعة إجراءات واضحة ومطبّقة على نحوٍ مُنسّقٍ لتهيئة أعضاء هيئة التدريس الجُدد، وتتولى ذلك وحدة التميز ومهارات القيادة في الجامعة؛ إذ تعقد لهم لقاءً تعريفياً لتوضيح أنظمة الجامعة ولوائحها، ونظام الترقّيات. وقد علمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات، أن التهيئة للأساتذة الجُدد تتم في يوم واحد؛ ولذلك تقترح لجنة المراجعة إعادة النظر في هذا الأمر، وزيادة عدد أيام تهيئة الأساتذة الجُدد؛ لتعريفهم بالسياسات والمنصات الإلكترونية والمرافق العامة. وأما فيما يتعلق بتقييم الأساتذة؛ فتوجد له إجراءات واضحة تشمل: البحث العلمي، والتدريس، وخدمة الجامعة، وخدمة المجتمع، ونشاط العضو الأكاديمي، ومساهماته في مجال التطوير. وتبيّن للجنة وجود سياسات واضحة للترقيات يتبعها القسم، بناءً على نظام الترقّيات المعمول به في جامعة البحرين، وقد لاحظت اللجنة وجود آلية مناسبة لاحتساب النقاط التي يحصل عليها المتقدم للترقية، بالنظر في البحوث، والكتب، والأنشطة البحثية. وقد تم ترقية تسعة في قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية؛ ثلاثة إلى رتبة أستاذ، وستة إلى رتبة أستاذ مشارك.

• توجد سياسات وإجراءات للتأكد من جودة الأبحاث العلمية التي يُعدّها أعضاء هيئة التدريس؛ لضمان توافقها مع الخطة البحثية للكلية والجامعة؛ إذ تمتلك الجامعة المنظومة التشريعية واللوائح التي تضمن للباحثين إعداد بحوثهم بطريقة آمنة وأخلاقية ومسئولة. كما تُتيح عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي على موقعها الإلكتروني، المعلومات والوثائق اللازمة التي تُشكّل دليلاً إرشادياً للباحثين من أعضاء هيئة التدريس، ممّن يتقدمون بطلب دعم وتمويل لأبحاثهم، بعد أن يتم الموافقة على البحث من قِبَل كل الجهات المعنية في الجامعة. كذلك اطلعت اللجنة على استمارات المنجزات العلمية لأعضاء هيئة التدريس؛ إذ تُقدّم كلية الآداب تقريراً سنوياً بالإنجاز العلمي الخاص بالكلية للجهات العليا في الجامعة.

• لاحظت لجنة المراجعة من خلال الاطلاع على دليل أعضاء هيئة التدريس بجامعة البحرين، وسياسة تكافؤ الفرص بين الجنسين، وسياسة عدم التمييز ضد المرأة، وسياسة الأمومة والأبوة؛ أن الجامعة تُراعي احتياجات المرأة العاملة فيها، في ظل اللوائح والقوانين المعمول بها في مملكة البحرين.

• وفقاً لتقرير التقييم الذاتي، فإن العدد الإجمالي لأعضاء هيئة تدريس برنامج "بكالوريوس اللغة العربية وآدابها"، يبلغ 16 عضواً؛ منهم 14 أستاذاً بنظام الدوام الكلي، وأستاذان بنظام الدوام الجزئي، وهناك تنوع بين رتبهم الأكاديمية، فاثنتان منهم برتبة أستاذ، وآخران برتبة أستاذ مشارك، و14 عضواً برتبة أستاذ مساعد. وبلغت نسبة طلبة البرنامج إلى أعضاء هيئة التدريس؛ (1:45) بحسب إحصائيات العام

الأكاديمي 2021-2022؛ وعلى الرغم من أنها نسبة مرتفعة، فإنها أقل من العام السابق، الذي بلغت نسبة الطلبة فيه إلى أعضاء هيئة التدريس (1:55). وتبيّن للجنة المراجعة من خلال الاطلاع على السّير الذاتية، والمؤهلات، والتخصصات الدقيقة لأعضاء هيئة التدريس في القسم؛ أن مؤهلاتهم مناسبة بشكل عام. ولكن اللجنة قد لاحظت أن عددًا من الأساتذة، يُدرّسون مقررات خارج تخصصاتهم الدقيقة؛ كما أن القسم يُدرِّك ذلك، وقد رفع توصياته بخصوص التعاقد مع أستاذين في تخصصي: الدراسات اللغوية، والبلاغة وتحليل الخطاب؛ وقد صادّق مجلس كلية الآداب على توصية مجلس القسم، وفي انتظار موافقات الإدارة العليا في الجامعة. وترى لجنة المراجعة أن القسم يحتاج أيضًا إلى أساتذة في تخصصات الأدب القديم، والصوتيات، والعربية للناطقين غيرها. وعليه توصي لجنة المراجعة بالإسراع في تعيين أساتذة جُدد؛ لتغطية احتياجات القسم بما يتناسب مع عدد الطلبة المرتفع، وأن يقتصر تدريس كل أستاذ للمقررات المناسبة لتخصصه الدقيق.

• اتّضح لِلجَنَّةِ أنّ رئيس القسم يملأ استمارة عن حاجات أعضاء هيئة التدريس؛ من أنشطة، وبناء قدرات، وورش عمل. وتقدّر لجنة المراجعة التحاق أعضاء القسم ببرامج التطوير المهني المستمر، وحصول عدد من أساتذة القسم على شهادة برنامج تطوير الممارسة الأكاديمية (PCAP)، وشهادة هي تقود (She Leads) لإعداد القيادات الأكاديمية النسائية؛ ويشجع القسم الكادر التدريسي فيه على المشاركة في المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية، كما أن مشاركاتهم في ورش العمل قد خضعت للتقييم، وتم الاستفادة من نتائج التقييم في خطط التحسين.

• تأكّد لِلجَنَّةِ وجود سياسات وإجراءات واضحة تُشجّع أعضاء هيئة التدريس على البقاء في القسم، وهذا بارزٌ في نظام العلاوات المرتبط بالأداء الوظيفي، وفقًا لقانون الخدمة المدنية في مملكة البحرين. وقد دُعِمَ هذا كُلُّهُ بجدول إحصائي توضيحي؛ يبيّن عدد أعضاء هيئة التدريس، ورُتَبَهُم العلمية، وعدد السنوات التي أمضوها في الجامعة، والتي تتعدى خمسة أعوام لبعضهم. كما يتمتع عضو هيئة التدريس بحريّة أكاديميّة واسعة؛ سواء من حيث الأسلوب الذي يتبعه في تقديم محاضراته، وعرض أفكاره وفقًا للأصول العلمية. كما يسعى القسم إلى وضع الخطط، وتهيئة الظروف الملائمة لاستمرارية أعضاء هيئة التدريس، وابتعاث مُساعدِي البحث والتدريس البحرينيين لاستكمال دراستهم العليا.

المؤشر 2.3: الموارد المادية

الموارد المادية كافية من حيث العدد، والمساحة، والأجهزة وطريقة التجهيز، وتشمل: قاعات المحاضرات، وقاعات التدريس، والمختبرات، وغيرها من الأماكن المخصصة للدراسة، بالإضافة إلى المرافق الخاصة بتقنية المعلومات، والمكتبة، ومصادر التعلم.

الحكم: مستوف

- يوجد قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في مبنى كلية الآداب؛ ويحتوي المبنى على العديد من القاعات التدريسية المجهزة تجهيزاً مناسباً؛ إذ إن الفصول الدراسية في كلية الآداب مجهزةً بكمبيوتر، وجهاز عرض علوي، وسبورة بيضاء، وسبورة ذكية؛ ويستطيع أعضاء القسم تقديم محاضراتهم في هذه القاعات ببسر وسهولة. كما يوجد في المبنى مُدرِّجٌ ومُنْتَدَى، وأمكنة لعقد اجتماعات القسم. وكذلك توجد مكاتب مخصصة لأعضاء هيئة التدريس، ويكتنفها مرافق خادمة لهم وغرف للصلاة.
- بعد الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، والمستند المساند المتعلق بمرافق تقنية المعلومات؛ تأكَّد للجنة المراجعة اهتمام القسم بمسايرة التقانة الحديثة، ويأتي هذا من اهتمام الجامعة الأكبر بذلك، فالطلبة منذ قبولهم يحصلون على بريد إلكتروني، إضافة إلى ذلك يوفر مركز تقنية المعلومات خدمات الواي فاي المجانية لجميع الطلبة والموظفين، ويستخدم أعضاء هيئة التدريس منصات التعلم الإلكتروني، ويدعمهم في هذا مركز التعلم الإلكتروني في الجامعة.
- يوجد في المكتبة مختبر حاسوب، يمكن لأعضاء هيئة التدريس وطلبتهم الاستفادة منه؛ إلى جانب وجود عدد كبير من المصادر والمراجع الورقية. وتَبَيَّنَ لِلجَنَّةِ كذلك أن المكتبة قد أدَّت دوراً فاعلاً في أثناء جائحة كورونا؛ إذ تَزَوَّدَ الطلبة منها بِكُتُبٍ أعانتهم على القيام بالتكليفات والواجبات ومشروعات تخرجهم عبر Blackboard، و Microsoft Teams. وجَدِيرٌ بالإشارة أن المكتبة تُلَبِّي حاجة القسم ومننسيه، ففيها - إضافة إلى ما تم ذكره - قواعد بيانات إلكترونية، وتحتوي على النصوص الكاملة لعدد من المصادر والمراجع والمجلات الجامعية. كما يوجد في المكتبة أماكن مخصصة يمكن لطلبة القسم استعمالها للقراءة، والبحث، والدرس، والعمل الجماعي.

- يُشِيرُ التقرير الذاتي، إلى قيام الكلية بعمل صيانة للمرافق والأجهزة؛ إذ تتولى إدارة الصيانة أعمال الصيانة في الجامعة، وهي مُشكَّلة لهذا الغرض، حيث يقوم القسم بإرسال طلب عن طريق الكلية لإجراء ما ينبغي فعله، ثم تتولى إدارة الصيانة متابعة الطلب والعمل عليه، وهناك سجل للصيانة الدورية لجميع مرافق الجامعة.
- تَأَكَّدُ للجنة المراجعة أن في كلية الآداب لجنة مختصة بالسلامة العامة، وهي مُكَلَّفةٌ بمتابعة إجراءات الوقاية، وتحقيق السلامة للمبنى ومستخداميه؛ ففي المبنى مخرج للطوارئ، وتُرَاعَى فيه كذلك كُلاً اشتراطات الصحة العامة. وتشتمل الجامعة على مركز صحي يستفيد منتسبواها من خدماته. وتلتزم الكلية بالتقيد باشتراطات الصحة والسلامة المهنية التي تُعْنَى بوضع الآليات اللازمة لتنفيذ هذه الاشتراطات. وفي سبيل تحقيق ذلك؛ يوجد تعاون بين الجامعة والجهات الحكومية المعنية؛ كالإدارة العامة للدفاع المدني، ووزارة الأشغال، ووزارة شؤون البلديات والزراعة، وغيرها من الجهات ذات الصلة التي تتولى مهام الإشراف والتنفيذ حسب ما تقتضيه الحاجة؛ لضمان الصحة والسلامة المهنية.

المؤشر 2.4: نظم إدارة المعلومات

توجد نظم مفعلة لإدارة المعلومات ومتابعتها؛ تدعم عمليات صنع واتخاذ القرار، وتُقيِّم استخدام المختبرات ونظم التعلم الإلكتروني، والمصادر الإلكترونية، إلى جانب السياسات والإجراءات التي تضمن أمن وسلامة سجلات الطلبة ودقة النتائج.

الحكم: مستوف

- لدى جامعة البحرين نظام مخصص، وهو نظام إدارة معلومات الطالب (SIS)؛ وقد أُنشئ لإدارة ومراقبة المعلومات المتعلقة بالبرنامج. ويُشِيرُ التقرير الذاتي، إلى أن النظام يشتمل على البيانات الشخصية والأكاديمية للطالب والمقررات المسجلة، وتسجيل الحضور للمقررات، والتقدم في الخطة الدراسية. فضلاً عن ذلك، فإنه يتم استخدام نظام (SIS) أيضاً؛ لتقييم المقررات الدراسية، والموافقة على الدرجات، وتقديم طلبات التظلم على الدرجات، والإرشاد الأكاديمي. وهذه المعلومات تساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة؛ فيما يتعلق بتخصيص العباء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس، وجدولة المقررات، واتخاذ قرارات بخصوص المقررات التي سيتم طرْحُها، وفتح المزيد من الشُعَبِ، مع الأخذ

في الاعتبار الموارد؛ ويستطيع أعضاء هيئة التدريس في القسم وطلبتهم التعامل معه لإنجاز معاملاتهم. كما أن المرشد الأكاديمي يستطيع الحصول على البيانات الخاصة بالطلبة والرد على استفساراتهم، وكذلك يمكن لرئيس القسم وعميد الكلية الحصول على المعلومات الإحصائية عن المقررات والبرامج؛ من أجل إعداد تقرير التقييم الخاص بالبرنامج، والمساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة. كما أن مركز التعلم الإلكتروني، يقدم الدعم الكافي لأعضاء هيئة التدريس الراغبين في تحويل مقرراتهم إلى إلكترونية، باعتماد منصتين، هما: (Blackboard)، و (Microsoft Teams) .

- تَأَكَّدُ لِلْجَنَّةِ من خلال الاطلاع على دليل المستخدم لنظام (SIS) ، وتقرير التقييم الذاتي، ومن خلال المقابلات؛ وجود سياسات صارمة تضمن السلامة والأمن لسجلات الطلبة؛ إذ إن نظام (SIS) يُنْقَذُ عددًا من عمليات توثيق الدخول إلى النظام، كما أن هناك نظامًا يضمن وجود نُسخٍ احتياطية إلكترونية في مكان آمن داخل الجامعة وخارجها؛ للتمكن من استعادة البيانات في حال حدوث أي خلل طارئ. كما تَأَكَّدُ لِلْجَنَّةِ أن الشهادات الممنوحة تحتوي على وصف دقيق للتعلم الذي حَقَّقَهُ الطالب؛ ففيها يُذَكَّرُ اسم الجامعة، واسم الطالب، وإفادة باستيفائه متطلبات الدرجة العلمية، والدرجة العلمية الممنوحة، واسم الكلية والتخصص، وتاريخ منح الدرجة، والختم الرسمي للجامعة، وتوقيع عميد الكلية ورئيس الجامعة.

المؤشر 2.5: المساندة الطلابية

يوجد دعمٌ ملائمٌ ومتوافرٌ للطلبة فيما يتعلق بإرشادهم وتقديم الرعاية لهم، بما في ذلك الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة، والطلبة الجدد، والطلبة المنقولون، والطلبة المعرضون لخطر الإخفاق الأكاديمي.

الحكم: مستوف جزئيًا

- من خلال التقرير الذاتي والمقابلات، علمت لجنة المراجعة أن القسم يُقيِّمُ دورات تدريسية؛ لتعريف طلبة القسم بمصادر مكتبة جامعة البحرين المركزية الورقية والإلكترونية، والخدمات المساندة التي تقدمها المكتبة لطلبة الجامعة. كما تَبَيَّنَ أن الجامعة قد استحدثت خطأً ساخنًا لتقديم الدعم الفني للطلبة، وبريدًا إلكترونيًا خاصًا للتواصل مع الطلبة ممن يواجهون مشكلات تقنية. وما زال مركز تقنية المعلومات يقدم الحلول للطلبة، عند مواجهتهم أي مشكلات تقنية عند استخدام المنصات الإلكترونية.

- لقد ظَهَرَ لِلْجَنَّةِ وجود خدمات الدعم الوظيفي والإرشاد المهني للطلبة؛ إذ يوجد في الجامعة مكتب لهذا الغرض، يقدم خدمات إرشادية متميزة للطلبة المُتَوَقَّع تخرجهم، كما يوجد في الجامعة مرشدة اجتماعية تتولى متابعة قضاياهم، والإجابة عن استفساراتهم.
- علمت لجنة المراجعة أن القسم يُقِيمُ في بداية كل عام دراسي يوماً تعريفياً للطلبة الجُدد، يتضمن نبذة تعريفية عن البرنامج، وحديثاً عن نظام الامتحانات، ونظام مكافحة الانتحال الأكاديمي، والإرشاد الأكاديمي، والمخالفات المسلكية، والتعليم الإلكتروني. ويُشِيرُ تقرير التقييم الذاتي، إلى أن القسم يقدم يوماً لتهيئة الطلبة المُحوّلين، وفي المقابلات أَكَّدَ أعضاء هيئة التدريس أن القسم يرحب دائماً بأيّ استفسارات من الطلبة، حيث إن أبواب القسم والأساتذة مفتوحة لهم دائماً.
- اتَّضَحَ للجنة المراجعة، أن لدى كلية الآداب لجنة خاصة تُعْنَى بالإرشاد الأكاديمي، مهمتها إعداد الورش المناسبة لأعضاء هيئة التدريس ليقوموا بواجبهم في الإرشاد الأكاديمي لطلبتهم؛ إلا أن لجنة المراجعة لاحظت ارتفاع عدد الطلبة المرشدين عند كل أستاذ، وهو أمر قد يؤثر سلباً في جودة الإرشاد؛ ولذا فإن لجنة المراجعة توصي بأخذ الإجراءات اللازمة للتقليل من عدد الطلبة عند المرشدين الأكاديميين؛ ليتسنى للأساتذة متابعتهم عن كثب، وتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة.
- تَأَكَّدَ للجنة المراجعة، أن القسم يُدْرِكُ احتياجات المرأة ويُراعِيها؛ مستنداً في ذلك إلى سياسة عدم التمييز ضد المرأة، وسياسة عدم التمييز في القبول، وأورد في تقريره جدولاً يتضمن إحصاءات تُفِيدُ بتفوق أعداد الطالبات الإناث على أعداد الطلبة الذكور. كما تَبَيَّنَ لِلْجَنَّةِ كذلك أن القسم يدعم الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ويأتي هذا الدعم من اهتمام الجامعة بهم؛ إذ تُوفِّرُ لهم خدمات التنقل بين مباني الجامعة، وتُهيِّئُ لهم مرافق مخصصة، كما يوجد طلبة متطوعون يُعِينُونَهُم على شئونهم، ويُضَافُ إلى ذلك مساعدة الجامعة لهم على حسن التعامل مع المنصات التعليمية الإلكترونية. وتُقدِّمُ لجنة المراجعة وضع ترتيبات خاصة بالطلبة الذين يعانون من صعوبات التعلم، كعسر القراءة أو التوحد.
- يُشِيرُ التقرير الذاتي، إلى أن نظام معلومات الطالب (SIS) في الجامعة؛ يحتوي على خاصية لمتابعة الطلبة المتعثرين دراسياً، ويتم من خلاله إبلاغ الطلبة بتعثرهم بواسطة إرسال تنبيهات عن تدني معدلاتهم التراكمية، ويقوم بمتابعة الطلبة أعضاء هيئة التدريس؛ من أجل حَثِّهم على رفع مستوياتهم، وإرشادهم بالطريقة الصحيحة لذلك. إلا أنه قد تَبَيَّنَ لِلْجَنَّةِ ضعف الإرشاد المُقَدَّم للطلبة المُندَرِّين، وعدم

وجود سياسة أو إجراءات توضح الخطوات المُتَّبَعَة لرفع مستواهم؛ ولذا فإن لجنة المراجعة توصي بضرورة تَبَيُّن إجراءات واضحة لرفع المستوى الأكاديمي للطلبة المتعثرين أو المُنذَرين أكاديمياً.

- يُشِيرُ تقرير التقييم الذاتي والأدلة الداعمة، إلى وجود استبانات لتقييم الخدمات المُقَدَّمَة للطلبة وتحسينها. وقد اتَّصَحَ للجنة المراجعة أنَّ هذه الاستبانات تتطرق إلى استطلاع الرأي حول الخدمات التي تقدمها الكلية للطلبة. وقد أظهر تحليل الاستبانات أنَّ درجة رضا الطلبة جيدة، وتتراوح بين الممتاز والجيد.

المعيار (3)

المعايير الأكاديمية للطلبة والخريجين

يستوفي الطلبة والخريجون المعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة المقدمة في مملكة البحرين، وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

المؤشر 3.1: فاعلية التقييم

يوجد تقييم فعال، وتتم محاذاته مع مخرجات التعلم؛ لضمان تحقيق مواصفات الخريجين والمعايير الأكاديمية للبرنامج.

الحكم: مستوف

- يُشير تقرير التقييم الذاتي، إلى تنوع أساليب وأدوات التقييم المُتبَّعة في البرنامج وفقاً لسياسة التعليم والتعلم، وسياسة ضمان جودة البرنامج. وقد لاحظت لجنة المراجعة وجود معايير مُتبَّعة في وضع العلامات، فالطلبة يخضعون لاختبار المنتصف الأول وله 30 درجة، وعليهم أن يتقدموا بأنشطة بحثية تُخصَّص لها 15 أو 20 درجة؛ لتشجيعهم على توظيف ملكاتهم العقلية في تطوير معارفهم، وتُطبَّق على هذه الأنشطة البحثية سياسات النزاهة العلمية، ويخضع الطلبة لاختبار نهاية الفصل وله 40 درجة. وترى لجنة المراجعة أن أساليب التقييم المُؤنَّقة في توصيفات وحوافظ المقررات؛ تتوافق مع الممارسات الحديثة الجيدة، فيما يتعلق بمستوى صعوبة التقييمات، وتلبية المعايير الأكاديمية للبرنامج.
- تحتوي توصيفات المقررات، على أساليب التقييم والمخرجات التعليمية المطلوب تحقيقها. وقد تم ربط هذه المخرجات من جهة، وطرائق التعليم والتعلم وأدوات التقييم والقياس المختلفة من جهة أخرى. وتأكَّد للجنة من خلال المقابلات والاطلاع على حوافظ المقررات، أن أساتذة القسم يسعون إلى الموازنة بين أسئلة الاختبارات والمخرجات التعليمية المطلوبة للمقرر. كما لاحظت لجنة المراجعة أن طريقة القياس تتبَّع نظام الدراسة والامتحانات في جامعة البحرين، والذي ينص على "أن تقيس أسئلة الامتحان النهائي جميع المخرجات التعليمية للمقرر". ولكن لجنة المراجعة ترى أن الامتحانات ليست الوسيلة المناسبة

لقياس جميع الجوانب المعرفية، والمهارات، والكفاءات؛ وعليه تقترح اللجنة تعديل هذه الجزئية في نظام الدراسة والامتحانات.

- توجد آليات لمتابعة تنفيذ عملية التقييم وتحسينها، حيث يُطبَّق القسم ثلاثة أنواع من الاعتدال (سيتم التطرق لهذا الأمر لاحقاً في المؤشر 3.3)؛ لمتابعة الشفافية في عملية التقييم وتحسينها. كما تقوم لجنة الجودة على مستوى القسم، ومكتب ضمان الجودة على مستوى الكلية؛ بالتدقيق على حوافز المقررات الدراسية، وتسجيل الملاحظات في كشوف التدقيق.

المؤشر 3.2: النزاهة الأكاديمية

تكفل النزاهة الأكاديمية من خلال التنفيذ المتسق للسياسات والإجراءات ذات الصلة التي تمنع الانتحال الأكاديمي وغيره من أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم (مثل الغش، وتزوير النتائج، وتكليف الطلبة لآخرين لأداء أعمالهم).

الحكم: مستوف

- تبيّن للجنة المراجعة أن كافة السياسات، واللوائح، والأنظمة الخاصة بالنزاهة الأكاديمية ومكافحة الغش الأكاديمي؛ منشورة ومتوفرة لمنتسبي الجامعة من الأساتذة والطلبة، من خلال نظام الدراسة والامتحانات، ولائحة المخالفات المسلكية للطلبة، ونظام مكافحة الانتحال الأكاديمي. وظَهَرَ لِلجُنَّةِ كذلك أن مكتبة الجامعة تُقيّم ورشاً ودورات تدريبية؛ لتعريف الطلبة بضرورة تجنّب الانتحال الأكاديمي. كما تأكّد لِلجُنَّةِ وجود إجراءات صارمة لمكافحة الغش في الامتحانات، وكشف الانتحال باستخدام برنامجي: (Turnitin) و (SafeAssign). ويتخذ القسم إجراءات دقيقة لمكافحة الغش الإلكتروني باستخدام برامج المراقبة الإلكترونية؛ إذ يتدرب الطلبة على تنزيل برنامجي: (Browser Lockdown) و (Monitor Responds)، وتثبيتهما على الحواسيب. وقد ظهرت مخالفات مسلكية متعلقة بالغش الإلكتروني الجماعي في أثناء جائحة كورونا، واتخذت بحق مرتكبيها الإجراءات المناسبة.

- لضمان استمرار القسم في مكافحة الانتحال الأكاديمي والتزام النزاهة الأكاديمية؛ أقرت لجنة البرامج الأكاديمية بأنه يتعين على الطالب توقيع تعهد وإقرار بالتزام ضوابط الأمانة العلمية في مقدمة بحث التخرج، وقبل مناقشته. كما يجب أن يقدم الطالب إثباتاً بأصالة البحث، وألا تتجاوز نسبة التشابه

25%. وتُؤوِّه لجنة المراجعة بأن برامج مثل: (SafeAssign) أو (Turnitin)، لا تعمل بكفاءة عالية مع الأعمال المكتوبة باللغة العربية، أو المُنتَحَلَة بمساعدة برامج الذكاء الاصطناعي. وترى اللجنة أنه يتعين على القسم، رصد وتسجيل الحالات التي يتبين فيها أن النص المتشابه يتضمن نَسْخَ مقاطع من المراجع المُسْتَحْدَمَة دون ذكر المصادر أو نسبه لها، واتخاذ إجراءات التأديب الملائمة وفقاً لسياسة الجامعة. ولذا توصي اللجنة بضرورة رصد وتوثيق الحالات، التي يتبين فيها أن النص المتشابه يتضمن نَسْخَ مقاطع من المراجع المُسْتَحْدَمَة، دون ذكر المصادر أو نسبه لها. كما تقترح اللجنة اتخاذ الإجراءات اللازمة لرصد أشكال السلوك الأكاديمي غير القويم الأخرى، مثل: استخدام الذكاء الاصطناعي في كتابة الأبحاث والتقارير.

المؤشر 3.3: التدقيق الداخلي والخارجي للتقييم

توجد آليات مطبقة لقياس مدى فاعلية نظم التدقيق الداخلي والخارجي الخاصة بالبرنامج، والتي تستخدم في وضع أدوات التقييم، ومنح الدرجات للطلبة على إنجازاتهم.

الحكم: مستوف جزئياً

- توجد إجراءات رسمية وطرائق دقيقة يتَّبِعُها القسم وفقاً لسياسة الاعتدال التي تعتمدها جامعة البحرين؛ من أجل التدقيق على النقييمات واختيار المدققين، فالقسم يختار عدداً من المدققين لتدقيق الامتحانات كُلاًها؛ باتِّباع سياسة الاعتدال بأقسامها الثلاثة: السابق واللاحق والخارجي، ويسجل المدققون بعد ذلك ملاحظاتهم على استمارة مخصصة لذلك.
- تَبَيَّنَ لِلجَنَّةِ من خلال الاطلاع على سياسة الاعتدال وحوافظ المقررات؛ أن عملية التدقيق الداخلي تضمن التنفيذ المُتَّسِقَ للتقييمات، والإنصاف في منح الدرجات؛ فالمدقق يراجع توصيف المقرر، وأدوات التقييم، والإجابات النموذجية للتقييمات، وأسئلة الاختبارات. وقد انَّصَحَ أَنَّ البيانات الواردة في الاستمارة المُعَدَّة للتقييم الداخلي، تسهم في رفع مستوى التقييمات بعد أن يضع المدقق الداخلي ملاحظاته وتوصياته، ثم يرسلها إلى الأستاذ المَعْنِيَّ للأخذ بها. كما رأت اللجنة أنه يُجْرَى التحقق من الإنصاف في منح الدرجات؛ باتِّباع سياسة الاعتدال اللاحق.

- وفقاً لتقرير التقييم الذاتي، تسهم عملية التدقيق الخارجي في مراجعة التقييمات وتحسينها؛ إذ يَطَّلَعُ المدقق الخارجي على حافظة المقرر المتضمنة نماذج من أعمال الطلبة، ونماذج من أوراق الامتحانات، وكشف الدرجات. ولكن اللجنة قد لاحظت من خلال الاطلاع على الأدلة والمقابلات؛ أن إجراءات التدقيق الخارجي تتم بشكل غير رسمي، وأنه لا يشمل جميع المقررات. وقد تم إبلاغ اللجنة أن الجامعة تقوم حالياً بمراجعة السياسات، والإجراءات المتعلقة بالتدقيق الخارجي. ولذلك، تَحْتُ لجنة المراجعة الجامعة على الإسراع في تحديث السياسات، والإجراءات المتعلقة بالتدقيق الخارجي. كما توصي اللجنة الكلية بتطبيق التدقيق الخارجي للتقييمات، بشكل رسمي واضح ومحدد في جميع مقررات البرنامج.
- تَأَكَّدُ لِلْجَنَّةِ وجود آليات رسمية ومناسبة؛ لتقييم مدى فاعلية عمليات الاعتدال الداخلي والخارجي للبرنامج، بالاستناد إلى التقارير التي تُعَدُّها لجنة الاعتدال، ثم تُرْفَعُ هذه التقارير إلى القسم لاعتمادها، كما تُرْسَلُ إلى الأساتذة للأخذ بالملاحظات الواردة فيها، وقد تَبَيَّنَ لِلْجَنَّةِ رضا الأساتذة عن كل هذه الإجراءات.

المؤشر 3.4: التعلم القائم على العمل

حيثما يطبق التعلم القائم على العمل، توجد سياسة وإجراءات لإدارة عملية التعلم القائم على العمل وتقييمها؛ للتأكد من أن خبرة التعلم المقدمة مناسبة من حيث المحتوى والمستوى لتلبية مخرجات التعلم المطلوبة.

الحكم: لا ينطبق

المؤشر 3.5: عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة

حيثما يطبق عنصر مشروع التخرج أو الرسالة/ الأطروحة، توجد سياسات وإجراءات واضحة للإشراف عليه/ عليها، وتقييمه/ تقييمها، وتحدد تلك السياسات مسؤوليات وواجبات كل من المشرف والطالب، كما توجد آلية لمتابعة تطبيقها، وإجراء التحسينات ذات العلاقة عليها.

الحكم: مستوف

- تَوَضَّحَ لِلجَنَّةِ أَنَّ مشروع التخرج يُسَهِّمُ إِسهامًا كبيرًا في تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وأن القسم قد أعدَّ لهذا الأمر دليلًا خاصًا بمقرر مشروع التخرج. ويتولَّى أساتذة القسم مراجعة العناوين التي يقترحها الطلبة الذين يُوزَّعون على أعضاء هيئة التدريس، مع مراعاة رغباتهم وتخصصات الأساتذة في الوقت نفسه. وينبغي للطالب أن يقدم عرضًا أوليًا يوضح فيه موضوع البحث، وأهميته، وإشكاليته، ومسوغاته، وخطته. كما تَبَيَّنَ لِلجَنَّةِ أَنَّ مقرر بحث التخرج يُعَدُّ فرصة مهمة لتطوير القدرات المعرفية لدى الطلبة، وتحسين مهاراتهم في مجال البحث العلمي والعمل الفردي والعمل ضمن فريق، وتعزيز الثقافة العامة، وتنمية الثقة بالنفس، والقدرة على تحمل أعباء البحث؛ وبهذا تتحقق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وكذلك يتم قياس مدى تحقق مخرجات المقرر، من خلال استمارة قياس المخرجات.
- يوضح دليل بحث التخرج طبيعة المقرر، وشروط البحث وإجراءاته، ومهام المشرف والطالب وواجباتهما، وآليات التقييم. وهذا الدليل منشور ومُتاح لِيَطَّلَعَ عليه كل الأطراف ذات العلاقة. ولقد تَأَكَّدَ لِلجَنَّةِ أثناء المقابلات، أن أعضاء هيئة التدريس والطلبة على معرفة واعية بأدوارهم ومسئولياتهم. وعلمت اللجنة أنه تم استحداث استمارة (متابعة بحث التخرج)؛ ليتابع المشرف طلبته متابعة مستمرة؛ لتزويدهم بالتغذية الراجعة أثناء إعدادهم لبحوثهم، وإرشادهم، وتقييم صنيعهم في جميع مراحل البحث؛ كما أن في الاستمارة بندًا يتعلق بتوفر مصادر البحث. وقد علمت لجنة المراجعة أيضًا أن القسم مازال ماضيًا في التطوير والتحسين، من خلال استطلاع آراء الطلبة وتلقِّي ملحوظات أعضاء هيئة التدريس، ومناقشتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها. ولكن لجنة المراجعة قد لاحظت أنه لا يتم مناقشة الطلبة شفويًا في موضوعاتهم، لذلك، تقترح اللجنة إدخال عنصر المناقشة لبحث التخرج، يحضرها جميع الطلبة ليستفيدوا من ملاحظات لجنة المناقشة.

المؤشر 3.6: إنجازات الخريجين

تتسق إنجازات الخريجين مع إنجازات خريجي البرامج الأخرى المماثلة، ويتضح ذلك في أعمال الخريجين التي خضعت للتقييم، ومعدلات تقدمهم، ووجهتهم الأولى بعد التخرج.

الحكم: مستوف جزئيًا

- تَأَكَّدَ لِلجَنَّةِ من خلال الاطلاع على حوافز المقررات وعينة من أعمال الطلبة، اهتمام أساتذة البرنامج بتزويد الطلبة بالجانب المعرفي الكافي في تخصص اللغة العربية وآدابها، وقد قُيِّمَتْ أعمالهم

وامتحاناتهم، فأظهرت النتائج والإحصاءات أن إنجازهم مناسب، ويتبدى هذا من خلال عملية قياس مخرجات التعلم لكل مقرر، ومواءمتها مع مخرجات تعلم البرنامج. وقد أظهر آخر تقييم ذاتي للبرنامج في العام الجامعي 2021-2022، أن نسبة تحقيق المقررات للمخرجات التعليمية للبرنامج، تراوحت بين 81% و84%.

• تَبَيَّنَ لِلجَنَّةِ من خلال الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، والجداول الإحصائية التي تُظهِرُ أعداد الطلبة على مدار الثلاثة أعوام الأكاديمية الماضية؛ أن عدد الطلبة المقبولين سنويًا يتراوح ما بين 161 و219، وهم يُشكِّلُون ما نسبته 23% إلى 27% من مجموع طلبة البرنامج الذين يتراوح عددهم بين 802 و1065 سنويًا؛ في حين يبلغ عدد الطلبة الخريجين في البرنامج سنويًا ما بين 80 و106؛ أي ما نسبته 10% و16% من مجموع الطلبة سابق الذكر. وفيما يخص عدد الطلبة المفصولين، فإن الأرقام تُبيِّنُ أن نسب هؤلاء الطلبة يقع ضمن المقبول أكاديميًا، فقد بلغت نسبة الطلبة المفصولين 4% في العام الأكاديمي 2021-2022. كما يُشيرُ تقرير التقييم الذاتي، إلى أن متوسط المدة التي يستغرقها الطالب لكي يتخرج في البرنامج هي أربع سنوات. ووجدت اللجنة صعوبة في التحقق من هذه المدة، ومن اتساق نسبة الطلبة المقبولين مع نسب الطلبة الذين تخرجوا في البرنامج، وكذلك نسب تقدُّمهم الدراسي من سنة إلى أخرى، من خلال الاطلاع على الجداول الإحصائية؛ لأنها تشمل تحليلًا دقيقًا للأفواج. وعليه، توصي لجنة المراجعة بضرورة القيام بتحليل دقيق للأفواج يوضح عدد الطلبة المقبولين في كل فوج، ونسب الطلبة الذين تخرجوا منهم بنجاح، وكذلك نسب تقدُّمهم من سنة دراسية إلى سنة دراسية أخرى في البرنامج.

• يُشيرُ تقرير التقييم الذاتي، إلى نتائج الاستبانات التي قام بها مركز ضمان الجودة في السنوات الثلاث السابقة لأرباب الأعمال والخريجين، والتي تُظهِرُ رِضًا مرتفعًا عن البرنامج ومخرجاته التعليمية، حيث أشار أرباب الأعمال إلى رضاهم عن مستوى الخريجين من نواحي: التواصل الكتابي، والقدرة على التواصل الشفهي، وامتلاك مهارات التفكير النقدي والتحليل، وحسن التعامل مع تقنية المعلومات، وفهم المسؤوليات المهنية والأخلاقية، ومهارات تحليل المعلومات وتفسيرها. ولكن لجنة المراجعة قد لاحظت أن عدد المستجيبين لاستبيان الخريجين للعام الأكاديمي 2022-2023 قليل جدًا (29 طالبًا وطالبة)، ولم يُشْرَ سوى اثنين منهم إلى الجهة التي يعملون فيها. وعليه توصي لجنة المراجعة بمتابعة وجهات

التوظيف الأولى للخريجين بشكل أفضل؛ حتى يمكن الوقوف على إحصاءات دقيقة بشأنهم واتخاذ الإجراءات المناسبة؛ لرفع معدل التوظيف لطلبة البرنامج في مجال تخصصهم.

المعيار (4)

فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتَّخَذَة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

المؤشر 4.1: إدارة ضمان الجودة

يوجد نظام واضح لإدارة ضمان الجودة على مستوى البرنامج، يضمن تطبيق سياسات المؤسسة، وإجراءاتها، ولوائحها تطبيقًا فعالًا ومتسقًا.

الحكم: مستوف

- تَبَيَّنَ للجنة المراجعة من خلال الاطلاع على الأدلة المساندة، مثل: سياسة ضمان الجودة بالجامعة، ودليل ضمان الجودة في الجامعة، ودليل مهام واختصاصات اللجان؛ أنها تُشكِّلُ إطارًا جَيِّدًا للعمل العام المُتَّسِقِ لضمان جودة البرامج الأكاديمية في القسم. كما أن جميع الأنظمة، واللوائح، والسياسات المتعلقة بعمليات التعليم والتعلم والتقييم؛ مناسبة لاحتياجات البرنامج؛ ويتم مراجعتها، وتطويرها، وإبلاغها للأطراف ذات العلاقة بالطرائق المناسبة؛ كما يتم نشرها على الموقع الإلكتروني لمركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، وموقع الجامعة.
- لدى جامعة البحرين نظام فاعل لإدارة ضمان الجودة، يبدأ من مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة، ويَمُرُّ بمكتب ضمان الجودة في الكلية، وينتهي عند لجنة ضمان الجودة في القسم. وقد ظَهَرَ للجنة المراجعة من خلال الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي، ودليل مهام واختصاصات اللجان، وبعض محاضر الاجتماعات، والتعميمات ذات الصلة؛ دور اللجان على هذه المستويات المختلفة في ضمان التنفيذ المُتَّسِقِ للوائح وسياسات الجامعة، والتحقق من أن أسلوب العمل ينبع من الخطة التشغيلية التي تُعِدُّها لجنة ضمان الجودة على مستوى الجامعة، والتي على ضوءها تعمل الكلية على تطوير قالب خطة عمل فرعية تُورَّعُ على الأقسام، ثم تُعِدُّ لجنة ضمان الجودة في القسم بدورها، الخطة التشغيلية الخاصة للقسم التي تحدد الفترة الزمنية المتوقعة لتنفيذ تلك المهام، وكذلك الجهة التي ستقوم بها، ثم متابعة تنفيذها ورصد مؤشرات الإنجاز والأداء لكل مهمة بواسطة أسلوب متفق عليه.

- تَبَيَّنَ لِلجَنَّةِ أثناءَ المقابلات التي أجرتها مع أعضاء هيئة التدريس، فهمهم لمسئولياتهم المتعلقة بضمان جودة التعليم، ومشاركتهم في العديد من ورش العمل التي ساعدت على تعزيز فهمهم لمتطلبات ضمان الجودة. كما أنهم يشاركون في اللجان المختلفة ومجلس القسم، حيث تُعْرَضُ عليهم الخطط التشغيلية السنوية لضمان الجودة. وتَوَضَّحَ للجنة المراجعة أن مكتب ضمان الجودة في الكلية، يقوم بمتابعه نظام إدارة ضمان الجودة الموجود على مستوى القسم؛ لتقييمه والعمل على تحسينه. وقد وجدت اللجنة أن هناك عدة مقترحات وتوصيات تم القيام بها لتحسين عملية إدارة الجودة في القسم، كما ورد في تقرير التقييم الذاتي.

المؤشر 4.2: إدارة وقيادة البرنامج

يدار البرنامج بطريقة تبين وجود قيادة فعالة ومسئولة، وخطوط واضحة للمسئولية.

الحكم: مستوف

- يتكون الهيكل الإداري لكلية الآداب، من عميد الكلية الذي يتولى الإشراف على الإدارات التابعة له، ويرتبط به كادر إداري؛ وتتكون الكلية من خمسة أقسام أكاديمية، لها رؤساء إلى جانب مدير مكتب ضمان الجودة على مستوى الكلية، والذي يَتَّبِعُ مركز ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي على مستوى الجامعة. ويحدد دليل اختصاص ومهام اللجان الصادر في فبراير 2019، مسؤوليات واختصاصات مختلف اللجان في الجامعة، كما يحدد مرسوم إنشاء وتنظيم جامعة البحرين، مهام ومسئوليات العمداء ورؤساء الأقسام.
- يُشِيرُ تقرير التقييم الذاتي إلى تناسق اتخاذ القرار بين مختلف الجهات والهيكل الإدارية في الكلية، حيث أوضح تقرير التقييم الذاتي أن توزيع الأدوار بين العميد ورئيس القسم ومنسقي البرامج بِشَكْلِ سَلِسٍ؛ يضمن انتقال الأوامر والتوجيهات من أعلى الهرم الأكاديمي إلى أسفله؛ إذ يتولى عميد الكلية عرض القرارات والتعميمات والمستجدات في مجلس الكلية، ويقوم رؤساء الأقسام بدورهم بتعميمها عبر البريد الإلكتروني على أعضاء الهيئة التدريسية في أقسامهم، كما يعرضونها في مجالس الأقسام.
- تَبَيَّنَ لِلجَنَّةِ أثناءَ الزيارة الميدانية والمقابلات، انخراط أساتذة البرنامج في مختلف اللجان العاملة؛ مما يؤكد دورهم في عملية صنع القرار، ومساندة رئاسة القسم والكلية في الحفاظ على المعايير الأكاديمية.

كما أن مجلس القسم يتألف من الرئيس وجميع أعضاء الهيئة التدريسية. ولكن اللجنة لاحظت كثرة اللجان التي تعمل في القسم؛ كلجان التنسيق والاعتدال، والبحث العلمي، وأرباب العمل والخريجين، والدراسات العليا، وغيرها الكثير؛ مما يزيد من الأعباء الإدارية على أعضاء هيئة التدريس. وعليه تقترح لجنة المراجعة تقليل عدد هذه اللجان.

- تَأَكَّدُ للجنة المراجعة من خلال الاطلاع على تقرير التقييم والأدلة المساندة، أن هناك شعبتين للقسم؛ شعبة اللغة العربية وآدابها وشعبة الدراسات الإسلامية تحت رئاسة رئيس قسم واحد يرتبط مباشرة بالعميد، وهو الذي يتعامل مباشرة مع أعضاء هيئة التدريس في كلتا الشعبتين. وترى لجنة المراجعة أن هذا يُشَكِّلُ عبئاً كبيراً على رئيس القسم. كما أن عدد الإداريين العاملين في القسم، والمعاونين لرئيس القسم؛ هم فقط: سكرتيرة ومراسل، وهذا العدد لا يتناسب مع عدد الطلبة في برامج القسم. وعليه توصي لجنة المراجعة باتخاذ الإجراءات المناسبة، وتقديم الدعم اللازم؛ لتمكين القسم من القيام بمهامه بطريقة فعَّالةٍ ومسئولة. وتقرح لجنة المراجعة في هذا الصدد فصل شعبة الدراسات الإسلامية عن شعبة اللغة العربية؛ ليُصْبِحَا قسمين منفصلين بإدارة مستقلة ورئيس لكل منهما.

المؤشر 4.3: المراجعة السنوية والدورية للبرنامج

توجد إجراءات للتقييم السنوي الداخلي وللمراجعات الدورية للبرنامج، تشمل التغذية الراجعة الداخلية والخارجية، والآليات المطبقة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتحسين.

الحكم: مستوف جزئياً

- اتَّصَحَ للجنة المراجعة من خلال الاطلاع على سياسة الجامعة للمراجعة السنوية والدورية للبرامج الأكاديمية، وتقارير التقييم الذاتي السنوي لثلاث سنوات مضت من 2019 إلى 2022، أن القسم يطبق إجراءات مناسبة للمراجعة السنوية للبرنامج. ولاحظت اللجنة أن هذه التقارير تحتوي على جوانب كثيرة من البرنامج؛ كالمقررات، والطلبة، والأساتذة، ونواحي التطوير وخطط التحسين، حيث يتم الاستفادة من نظام (SIS) في الحصول على المعلومات الإحصائية عن المقررات والبرامج؛ من أجل إعداد تقرير التقييم الذاتي الخاص بالبرنامج، والمساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة. كما يتم الاستفادة من التغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة الداخلية والخارجية في وضع خطط التحسين.

- لاحظت لجنة المراجعة أن سياسة المراجعة السنوية والدورية للبرامج الأكاديمية، لا تُمَيِّزُ بين عمليات التدقيق التي يقوم بها مركز ضمان الجودة والاعتماد على مستوى الجامعة، والمراجعة الدورية للبرنامج التي من المتوقع أن يقوم بها أعضاء الهيئة الأكاديمية المتخصصون في البرنامج، والتي يتم إجراؤها عادةً كلَّ 4 أو 5 سنوات؛ للتأكد من أنَّ مخرجات التعلم، ومحتوى المقررات، وطرائق التعليم والتقييم؛ ملائمة لمستوى البرنامج، وتلبي احتياجات سوق العمل. ولذا توصي اللجنة بمراجعة سياسة وإجراءات المراجعة الدورية للبرامج الأكاديمية؛ لتشمل كافة جوانب البرنامج، والتغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة الداخلية والخارجية.
- على الرغم من عدم وضوح سياسة المراجعة السنوية والدورية للبرامج الأكاديمية، فقد تم تقديم أدلة ووثائق تدل على إجراء المراجعة الدورية لبرنامج بكالوريوس اللغة العربية وآدابها، والتي أسفرت عن إضافة بعض المقررات وحذف بعضها، وطرح بعض المقررات، مثل: مقرر البلاغة الجديدة، في حزمة المقررات الاختيارية؛ لتوسيع آفاق الطلبة المعرفية. كما تم عرض التعديلات على اللجنتين الاستشاريتين للطلبة وللخريجين والمقبلين على التخرج، قبل اعتمادها وتطبيقها في العام 2020.

المؤشر 4.4: المقايسة المرجعية والاستبانات

تحلل دراسات المقايسة المرجعية والتعليقات المنظمة التي جمعت من استبانات الجهات ذات العلاقة، ويستفاد من نتائج التحليل في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج، ويتم إطلاع الجهات ذات العلاقة على هذه النتائج.

الحكم: مستوف

- لدى جامعة البحرين سياسة للمقايسة المرجعية، وقد أكَدَّ تقرير التقييم الذاتي استفادة القسم من نتائج المقايسة المرجعية التي أجراها، كما أن محاضر اجتماعات اللجان الاستشارية، ولجنة أرباب العمل، ولجنة الخريجين والطلبة المقبلين على التخرج، واللجنة الاستشارية للطلبة؛ قد أوضحت رضا هذه الأطراف عن نتائج المقايسة المرجعية. إلا أن اللجنة لاحظت أن سياسة الجامعة للمقايسة المرجعية، لا تحدد نقاطاً مرجعية محددة، بل تركت الأمر لكل كلية وقسم لتحديد أوجه المقارنة؛ لذلك فإن لجنة المراجعة توصي بمراجعة سياسة المقايسة المرجعية، ووضع ضوابط واضحة لعمليات المقايسة المرجعية

على مستوى الكليات والأقسام الأكاديمية؛ لتحديد وتدقيق مدى تطابق المعايير الأكاديمية لبرنامج اللغة العربية وآدابها مع البرامج الأخرى المماثلة في مملكة البحرين، أو على الصعيدين الإقليمي والدولي.

- يُشِيرُ تقرير التقييم الذاتي، إلى وجود آليات مُطبَّقةٍ لجمع التعليقات والتوصيات المختلفة من الأطراف ذات العلاقة الخارجية والداخلية، ومن هذه الآليات محاضر الاجتماعات، ومحاضر سير اللجان، واستبانة الخريجين والمقبليين على التخرج. كما يُشِيرُ تقرير التقييم الذاتي، إلى أن البرنامج يمتلك آليات لإجراء التحسينات التي يحتاجها بناءً على تعليقات وتوصيات الأطراف ذات العلاقة، وهي تعتمد على قيام رؤساء اللجان المختلفة؛ كرئيس لجنة أرباب العمل، أو رئيس اللجنة الاستشارية للطلبة؛ بإعداد واعتماد خطة عمل بناءً على اجتماعات كل منهما بأعضاء لجنته. واتَّضَحَ للجنة المراجعة من خلال المقابلات والاطلاع على الأدلة المساندة؛ رضا الأطراف ذات العلاقة؛ كأرباب العمل ولجنة الخريجين عن أداء البرنامج.

المؤشر 4.5: متطلبات سوق العمل والاحتياجات المجتمعية

يوجد لدى البرنامج مجلس استشاري مفعّل، واستشراف مستمر لمعرفة احتياجات سوق العمل، والاحتياجات الوطنية والمجتمعية (حيثما كان ذلك مناسباً لنوع البرنامج)؛ لضمان أن يكون البرنامج مناسباً، ومواكباً للعصر.

الحكم: مستوف جزئياً

- للقسم أكثر من لجنة استشارية تعمل على تطوير القسم وبرامجه؛ كاللجنة الاستشارية لأرباب العمل، واللجنة الاستشارية لطلبة برنامج "بكالوريوس اللغة العربية وآدابها"، واللجنة الاستشارية للطلبة الخريجين والمقبليين على التخرج، وهي لجان مُشكَّلةٌ بقرار إداري من رئيس القسم. وتبيَّنَ للجنة المراجعة من خلال الاطلاع على الأدلة المساندة أن اللجنة الاستشارية لأرباب العمل تم تشكيلها لجميع البرامج التي يطرحها القسم، ولا تضم في عضويتها عددًا كافيًا من المختصين في البرامج المطروحة بالقسم. وعليه، توصي لجنة المراجعة أن تضم لجنة أرباب العمل بعض المتخصصين من العاملين في الحقل المعرفي للبرنامج، والمُطلَّعين على سياسات التعليم. وبصفة عامة، ترى لجنة المراجعة أن اللجان الاستشارية

لبرنامج اللغة العربية وآدابها، تساهم في تقديم التغذية الراجعة التي يتم الاستفادة منها في تطوير البرنامج، وربطه باحتياجات سوق العمل.

- تَبَيَّنَ للجنة المراجعة من خلال الاطلاع على تقرير التقييم الذاتي والأدلة المساندة، أن القسم قام بإرسال استبيان إلكتروني إلى عدد من أرباب الأعمال في الوزارات والمؤسسات والمدارس؛ لتمكين القائمين على البرنامج من استشراف احتياجات سوق العمل والاحتياجات الوطنية والمجتمعية؛ إلا أن عدد المستجيبين للاستبيان كان قليلاً جداً. ولذا فإن لجنة المراجعة توصي بتقييم فاعلية وتطوير الآليات المُستخدَمة لجمع البيانات عن احتياجات سوق العمل والاحتياجات الوطنية والمجتمعية؛ لتمكين القائمين على البرنامج من التعرف على المهارات المطلوبة لخريجي البرنامج بشكل دوري ومستمر؛ للتأكد من أن البرنامج مُناسبٌ، ومُواكبٌ للعصر.

هـ. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الخاص بالمؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المُقابلات الشخصية، والوثائق المُتوافرة أثناء الزيارة الافتراضية، ووفقاً لدليل مراجعة البرامج الأكاديمية (الدورة الثانية)، والصادر عن هيئة جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين/ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي 2020، فقد توصلت لجنة المراجعة إلى الحكم التالي:

يُمنح برنامج بكالوريوس اللغة العربية وآدابها المطروح بكلية الآداب والمقدم في جامعة البحرين حكم جدير بالثقة.

بناءً على استنتاجات اللجنة بشأن المعايير الأربعة، تلاحظ اللجنة، مع التقدير، ما يلي:

1. قيام رئيس قسم اللغة العربية بالإشراف على نحو مئة طالب لجمع الحكاية الشعبية في مملكة البحرين، وانتهاء هذا بإصدار كتاب من خمسة مجلدات في ألف وخمسة مئة صفحة.
2. التحاق أعضاء قسم اللغة العربية ببرامج التطوير المهني المستمر، وحصول عدد من أساتذة القسم على شهادة برنامج تطوير الممارسة الأكاديمية (PCAP)، وشهادة هي تقود (She Leads) لإعداد القيادات الأكاديمية النسائية.

ومن أجل تحسين أداء البرنامج، توصي اللجنة أنه يجب على كلية الآداب وجامعة البحرين:

1. الإسراع في معالجة البنود التي وردت في سجل مخاطر البرنامج.
2. مراجعة توصيف مقرري: "مهارات لغوية (1)" و"مهارات لغوية (2)"; للتأكد من أن التوصيف في كُلٍّ منهما يتناسب مع اسم المقرر ومخرجات التعلم المطلوبة.
3. النظر في تعديل اسم وتوصيف مقرر "النثر العربي القديم"; ليختص بالنثر العباسي فقط، وعدم حصر تقديم فنون النثر العباسي بمنهج محدد.
4. النظر في تعديل اسم مقرري "النقد الأدبي الحديث" و"الاتجاهات النقدية الحديثة" ليصبغا "النقد الأدبي الحديث (1)" و"النقد الأدبي الحديث (2)" أو التمييز بينهما بشكل أوضح في توصيف ومحتوى المقررين.

5. ضرورة التأكد من توفّر جميع الكتب الدراسية في المكتبة، ومراكز البيع في الجامعة.
6. تشجيع الأساتذة على استعمال طرائق تدريس متنوعة، وتطوير الجوانب المهنية وطرائق التدريس الحديثة التفاعلية، بالتنسيق والاشتراك مع الجهات المعنية في الجامعة.
7. الإسراع في تعيين أساتذة جُدد؛ لتغطية احتياجات القسم بما يتناسب مع عدد الطلبة المرتفع، وأن يقتصر تدريس كل أستاذ على المقررات المناسبة لتخصصه الدقيق.
8. الأخذ بالإجراءات اللازمة للتقليل من عدد الطلبة عند المرشدين الأكاديميين؛ ليتسنى للأساتذة متابعتهم عن كثب وتحقيق مخرجات التعلم المطلوبة.
9. تَبَيُّ إجراءات واضحة؛ لرفع المستوى الأكاديمي للطلبة المتعثرين أو المُنذَرين أكاديمياً.
10. رصد وتوثيق الحالات التي يتبين فيها أن النص المتشابه، يتضمن نَسْخَ مقاطع من المراجع المُسْتَحْدَمَة، دون ذكر المصادر أو نسبه لها.
11. تطبيق التدقيق الخارجي للتقييمات بشكل رسمي واضح ومحدد في جميع مقررات البرنامج.
12. القيام بتحليل دقيق للأفواج يوضح عدد الطلبة المقبولين في كل فوج، ونسب الطلبة الذين تخرجوا منهم بنجاح، وكذلك نسب تَقَدُّمِهِم من سنة دراسية إلى سنة دراسية أخرى في البرنامج.
13. متابعة وجهات التوظيف الأولى للخريجين بشكل أفضل؛ حتى يمكن الوقوف على إحصاءات دقيقة بشأنهم واتخاذ الإجراءات المناسبة؛ لرفع معدل التوظيف لطلبة البرنامج في مجال تخصصهم.
14. اتخاذ الإجراءات المناسبة، وتقديم الدعم اللازم؛ لتمكين القسم من القيام بمهامه بطريقة فَعَّالَةٍ ومسئولة.
15. مراجعة سياسة وإجراءات المراجعة الدورية للبرامج الأكاديمية؛ لتشمل كافة جوانب البرنامج، والتغذية الراجعة من الأطراف ذات العلاقة الداخلية والخارجية.
16. مراجعة سياسة المقايسة المرجعية، ووضع ضوابط واضحة لعمليات المقايسة المرجعية على مستوى الكليات والأقسام الأكاديمية؛ لتحديد وتدقيق مدى تطابق المعايير الأكاديمية لبرنامج اللغة العربية وآدابها مع البرامج الأخرى المماثلة في مملكة البحرين، أو على الصعيدين الإقليمي والدولي.

17. أن تضم لجنة أرباب الأعمال، بعض المتخصصين من العاملين في الحقل المعرفي للبرنامج، والمُطَّلَعِينَ على سياسات التعليم.

18. تقييم فاعلية وتطوير الآليات المُسْتَحْدَمَة لجمع البيانات عن احتياجات سوق العمل والاحتياجات الوطنية والمجتمعية؛ لتمكين القائمين على البرنامج من التعرف على المهارات المطلوبة لخريجي البرنامج بشكل دوري ومستمر؛ للتأكد من أن البرنامج مُنَاسِبٌ، ومُوَكِبٌ للعصر.